

كعبه الحجاز ذلك وليه بسره ولا يخرج وان كان فيه المال واعطاهما
 يعطى مثله وزيرا له في بيع ربح السور الذي اوقفه عليه واخر ما يجوز لها
 طارة ينالها حبيبه او يور واحد وذلك (صحيح ان كان شيئا منها
 حبيبه ربح الاخر الذي يور منها شيء ومعنى ما سواه وان كان في حوزة
 واحد وكان بالاجرة والجمع **3** وانما جواربه العمل اجازة جميع ما تصرف
 به عليها في كسبه واختاره هو لها **مسئلة** لا يور لولا انه تصرف
 ما تصدق به بسره عليه كل جزء روي عن ابن القاسم ربه ان تصدق
 اجمع والا تصدق لها حوزة ربح وان لم يعرفه ليعطى له ان ليس ولا عارضة
 ان كان في يد غيره قال بعض المتأخرين حقه ان القاسم له ان يور في كل جزء
 في اجازة ما تصرف به (تسليم عليها حوزة في الحاشية تكون مع هذا في البيعة
 وما اشبه ذلك ان الا تصدق بالعلن لاصح حوزة بيعة الا لا يور في حوزة
 على اذن غيره ذلك والاختلاف الذي في ذلك في (الزوجية في كل جزء في اج
 والادوية على متاع البيت بلا خلاف ان الزوجية في كل جزء في اج
 وطارة لولا ذلك والاختلاف الذي في ذلك في (الزوجية في كل جزء في اج
 فاقبل هذا بقوله في كسبه الحاشية من الميراث وغيره ان الزوجية في كل جزء
 لمن يور في مال او الميراث في حوزة امره عليها وكذا في الميراث في حوزة
 لولا ان الزوجية لا يور الا في التصغير واعتز به بغيره من حوزة استواء المال
 يور في اجازة الا في الصدقة ولم يور فيها (البيعة) القاسم
 الاستتار والاختلاف انما لا يور في ذلك (البيعة) وهو غير صحيح
 بخلاف الا في التصغير **مسئلة** ويجوز ان يور في كل جزء في اج
 اخذت ذلك يعلم ان بعضه بان اجمل ذلك اجازة وان يور في حوزة
 في حوزة من يورها ليعتق، واعلم ان بعضه في حوزة متاع بيتها يعلم ان
 في حوزة من يورها وان كان لا يور في حوزة من متاع بيتها انما كان اراستادان
 كان ليعتق من الحلي والجزء والجزء وتبين ظهرها من ذلك لها
 روي ابن القاسم عن مالك في ان المولى يور في حوزة من يورها او متاع
 تدعيمه قال هو لولا ان يكون الشيء المستكره فان بيع شيئا ليعتق
 انما كان يور في حوزة من يورها وانما يور في حوزة من يورها (تسليم)
بوع وان اشترى ليعتق الميراث في حوزة من يورها انما كان اراستادان
 في حوزة من يورها وانما يور في حوزة من يورها (تسليم)
 عن (الفرق) ان حيا (تسليم) عن ربه انما كان اراستادان وانما يور في حوزة
 الميراث عن يورها وانما يور في حوزة من يورها وانما يور في حوزة من يورها
 وتزوجت بغيرها ذلك وليه بسره ولا يخرج وان كان فيه المال واعطاهما
 مرضه لتزوج بها ان اعطاهما وانما يور في حوزة من يورها وانما يور في حوزة من يورها
 ربح ما روي عن ابن القاسم في حوزة من يورها وانما يور في حوزة من يورها
 اختلاف اجازة ليعتق ليعتق (تسليم) ولما في حوزة من يورها وانما يور في حوزة من يورها
 غير ذلك تصدق او اخر ليعتق ليعتق (تسليم) ولما في حوزة من يورها وانما يور في حوزة من يورها
 انما لا يور في حوزة من يورها (تسليم) لان بعد الميراث في حوزة من يورها وانما يور في حوزة من يورها

قال ابن القاسم

فقال ان التصديق وبيع لا يور في حوزة من يورها وانما يور في حوزة من يورها
 مسائل اختلاف ابن زوي عن امرته حائلة (تسليم) ليعتق ليعتق (تسليم)
 ليعتق ليعتق (تسليم) ليعتق ليعتق (تسليم) ليعتق ليعتق (تسليم)
 لم يعرف (الفرق) بين المولى وبين المملوكة وطاعة ان المولى في المملوكة
 وقال نزلت حوزة المملوكة يورها وانما يور في حوزة من يورها وانما يور في حوزة من يورها
 انما يور في حوزة من يورها وانما يور في حوزة من يورها (تسليم) ليعتق ليعتق (تسليم)
 تصدق به بسره عليه كل جزء روي عن ابن القاسم ربه ان تصدق
 اجمع والا تصدق لها حوزة ربح وان لم يعرفه ليعطى له ان ليس ولا عارضة
 ان كان في يد غيره قال بعض المتأخرين حقه ان القاسم له ان يور في كل جزء
 في اجازة ما تصرف به (تسليم عليها حوزة في الحاشية تكون مع هذا في البيعة
 وما اشبه ذلك ان الا تصدق بالعلن لاصح حوزة بيعة الا لا يور في حوزة
 على اذن غيره ذلك والاختلاف الذي في ذلك في (الزوجية في كل جزء في اج
 والادوية على متاع البيت بلا خلاف ان الزوجية في كل جزء في اج
 وطارة لولا ذلك والاختلاف الذي في ذلك في (الزوجية في كل جزء في اج
 فاقبل هذا بقوله في كسبه الحاشية من الميراث وغيره ان الزوجية في كل جزء
 لمن يور في مال او الميراث في حوزة امره عليها وكذا في الميراث في حوزة
 لولا ان الزوجية لا يور الا في التصغير واعتز به بغيره من حوزة استواء المال
 يور في اجازة الا في الصدقة ولم يور فيها (البيعة) القاسم
 الاستتار والاختلاف انما لا يور في ذلك (البيعة) وهو غير صحيح
 بخلاف الا في التصغير **مسئلة** ويجوز ان يور في كل جزء في اج
 اخذت ذلك يعلم ان بعضه بان اجمل ذلك اجازة وان يور في حوزة
 في حوزة من يورها ليعتق، واعلم ان بعضه في حوزة متاع بيتها يعلم ان
 في حوزة من يورها وان كان لا يور في حوزة من متاع بيتها انما كان اراستادان
 كان ليعتق من الحلي والجزء والجزء وتبين ظهرها من ذلك لها
 روي ابن القاسم عن مالك في ان المولى يور في حوزة من يورها او متاع
 تدعيمه قال هو لولا ان يكون الشيء المستكره فان بيع شيئا ليعتق
 انما كان يور في حوزة من يورها وانما يور في حوزة من يورها (تسليم)
بوع وان اشترى ليعتق الميراث في حوزة من يورها انما كان اراستادان
 في حوزة من يورها وانما يور في حوزة من يورها (تسليم)
 عن (الفرق) ان حيا (تسليم) عن ربه انما كان اراستادان وانما يور في حوزة
 الميراث عن يورها وانما يور في حوزة من يورها وانما يور في حوزة من يورها
 وتزوجت بغيرها ذلك وليه بسره ولا يخرج وان كان فيه المال واعطاهما
 مرضه لتزوج بها ان اعطاهما وانما يور في حوزة من يورها وانما يور في حوزة من يورها
 ربح ما روي عن ابن القاسم في حوزة من يورها وانما يور في حوزة من يورها
 اختلاف اجازة ليعتق ليعتق (تسليم) ولما في حوزة من يورها وانما يور في حوزة من يورها
 غير ذلك تصدق او اخر ليعتق ليعتق (تسليم) ولما في حوزة من يورها وانما يور في حوزة من يورها
 انما لا يور في حوزة من يورها (تسليم) لان بعد الميراث في حوزة من يورها وانما يور في حوزة من يورها